كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع.

تقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقًا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") ، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدودة بشأن تقييم مجلس الإدارة (أ) ما إذا كانت الشركة لديها عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي ، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة و (ب) ما إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. يشار إليها مجتمعة باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية:

- إعداد تقرير حوكمة الشركات وعرضه بشكل عادل وفقا للنظام. سيتم إرفاق بيان حوكمة الشركات الخاص بالشركة كجزء من التقرير السنوي للشركة.
- تصميم، تطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض بيان حوكمة الشركات الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة، سواء كانت بسبب الاحتيال او الخطأ.
- منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان أن لدى الشركة عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال لأحكام النظام.
- التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان حوكمة الشركات التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء، المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية. يمتلك اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان حوكمة الشركات الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المراجع) ، *مهام التأكيد بخلاف عمليات وتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية*، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأمين. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان بيان حوكمة الشركات معروض بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للمتطلبات الواردة في المادة ٢٤ (٤) من النظام.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين *قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين* (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية) (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لإجراءات الشركة للامتثال للنظام الأساسي الخاص بها، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف المهمة الأخرى، واعتبارنا المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

في سبيل التوصل إلى فهمٍ لأسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد بيان حوكمة الشركات بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن استنتاج بشأن فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة الشركات.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات المتبعة لالتزام الشركة بالنظام الأساسي و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل الشركة في إعداد البيان في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد بيان حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة بيان حوكمة الشركات، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة مواد النظام؛

- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بمواد النظام؛ و

- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من بيان حوكمة الشركات أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي اللذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج بيان حوكمة الشركات وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهما، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع.

خصائص بيان حوكمة الشركات والقيود عليه

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الاجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان اجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بمراجعة الحسابات. ومن الملاحظ أيضًا أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها.

تخضع المعلومات غير المالية لقيود جوهرية أكثر من المعلومات المالية، نظرًا لخصائص تقييم مجلس الإدارة للعملية المتبعة لضمان الالتزام بالنظام الأساسي للشركة وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال مع النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. ونظراً القيود الجوهرية في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة ، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، فقد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

إعداد بيان حوكمة الشركات للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بالنظام الأساسي للشركة و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام مواد النظام.

النتيجة

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

بناءً على الإجراءات التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أن (أ) الشركة لديها عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة؛ و(ب) الشركة ملتزمة بأحكام القانون باستثناء عدم الامتثال المدرج في ملحق ١ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لم يتم عرضه بشكل عادل في جميع النواحي الجوهرية وفقًا للمتطلبات وفقًا للمادة ٢٤ (٤) من القانون.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى حالة عدم الامتثال كما هو موضح في بيان حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة، البند ١٣(٣): الامتثال والتحكم في التحسينات. ووفقًا للمادة ٣٧ من المدونة، لا يتضمن النظام الأساسي للشركة أحكامًا أو آليات محددة تتعلق بالمساهمين من الأقليات، أو بمصالحهم وحقوقهم، أو بما قد يُلحق ضررًا بملكية رأس مال الشركة. لم يتم تعديل نتيجتنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من النظام. لذلك لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٤ ابريل ٢٠٢٥
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مدققي الحسابات رقم ٢٥١
مرخص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: رخصة مدققي الحسابات الخارجيين رقم ١٢٠١٥٣

كي بي إم جي
ص.ب ١١٧٣
الدوحة - قطر
KPMG
P.O.Box 4473
Doha - Qatar
مكتب تدقيق حسابات